الأنباء
الجمعة 27 نوفمبر 2020
للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مرشح الدائرة الثالثة أكد أنه سيسعى إلى تعديل اللائحة الداخلية لمزيد من استقلالية مجلس الأمة

مبارك العرو: مخاصمة القضاة وتعديلات «المرئي والمسموع» والمناقصات العامة وإقرار العفو الشامل.. أهم أولوياتي

■ ملفات الصحة والتعليم والإسكان والبطالة وكل ما يشغل بال المواطن من أمور أساسية ضمن اهتماماتي

■ سنساهم في تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة وإقرار حقه في الإبلاغ عن المخالفات المالية في الدولة

مرشح الدائرة الثالثة المحامي مبارك العرو

ذكر مرشح الدائرة الثالثة المحامي مبارك العرو، أن أولوياته التشريعية تحمل العديد من الملفات المهمة التي تحتل سلم أولويات لدى المواطن الكويتي.

وقال في تصريح صحافي إن من أهم الأولويات إقرار قانون مخاصمة القضاة وتعديلات على قانون المرئي والمسموع تمنع عقوبة السجن في قضايا الرأي دون أن يخل ذلك بالكرامات والثوابت المصونة دستورية.

وبين أنه في حال وفق بالانتخابات الحالية سيتبنى إقرار قانون لدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الأزمات، مبينا أن ما حدث أثناء أزمة كورونا من ضرر للمواطنين والمبادرين شيء محزن، فلابد من دعم أبنائنا أصحاب تلك المشروعات.

وذكر أنه سيسعى إلى تعديل قانون المناقصات العامة، وتعديل المرسوم بقانون رقم 20/1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية بجعلها مختصة بنظر القرارات الصادرة بسحب الجنسية، وإقرار قانون العفو والدفع بالمصالحة الوطنية، وتعديل قانون اللائحة الداخلية للمجلس تمنع الوزراء من التصويت في انتخابات تشكيل اللجان كمرحلة أولى نحو استقلالية كاملة للمجلس.

وأكد انه سيسهم في تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة وإقرار حقه في الإبلاغ عن المخالفات المالية التي تشكل جريمة اعتداء على المال العام إلى النيابة العامة، وإقرار قانون بحظر الوظائف الاستشارية والإشرافية على المواطنين في الجهات الحكومية، فضلا عن إقرار التركيبة السكانية بقانون يلغي كونها مجرد توصية حكومية.

وقال إنه بالإضافة إلى ذلك هناك ملفات الصحة والتعليم والإسكان والبطالة وكل ما يشغل بال المواطن من أمور أساسية لا غنى عنها في حياته، مستدركا بقوله: «أنا في النهاية مواطن كويتي ويشغل بالي ويؤرقني القصور الموجود بكل هذه الملفات وأضف عليها ملف إهدار المال العام واستباحته والاستيلاء عليه».

وذكر العرو أنه يأمل في تعاون السلطتين ومزيد من التفاهم بينهما لما سيؤدي في النهاية الى إقرار هذه الأولويات.

أيدت استبعاد الفكر وحسين والنيف وأبوخوصة.. حكم الداهوم: الاشتراك بموكب غير مرخص لا يرقى لجرائم الشرف

«الاستئناف» تؤيد حكم أول درجة وتعيد الداهوم والهاشم والغربللي والسبيعي للسباق الانتخابي

عبدالكريم أحمد

ألغت الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف حكم أول درجة القاضي برفض دعوى مرشح الدائرة الخامسة د.بدر الداهوم وقضت بقبول استئنافه وألغت قرار لجنة فحص طلبات الترشيح باستبعاد اسمه من كشوف المرشحين.

وأيدت المحكمة حكم أول درجة بإلغاء قرار اللجنة باستبعاد المرشحين صلاح الهاشم ويوسف الغربللي وحسن السبيعي، وبذلك يخوضون الانتخابات.

وقضت المحكمة بتأييد حكم أول درجة الذي أيد قرار لجنة الفحص باستبعاد كل من المرشحين أنور الفكر وهاني حسين. وألغت حكم أول درجة بإلغاء قرار اللجنة باستبعاد المرشحين خالد النيف وعايض أبوخوصة، وتقضي مجددا بتأييد قرار اللجنة، وبذلك سيحرمون من خوض الانتخابات.

وبشأن حكم المحكمة بالسماح للداهوم بالترشح، ذكر أن تهمة الاشتراك بموكب عام غير مرخص بموجب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتغريمه 100 دينار، فإنه وإن كانت هذه الجريمة تنطوي على إساءة وتصرف غير مسؤول ومخالفة للقانون إلا أنها لا ترقى لأن تكون من بين الجرائم الماسة بالشرف والأمانة ولا تنال من سمعته بالقدر الذي يجعله فاقدا لشرط حسن السمعة اللازم توفره فيه عند ترشحه لعضوية مجلس الأمة.

وأضافت المحكمة أن شرط حسن السمعة ينبغي ألا يطلق له العنان بلا ضابط أو حاكم يجعل من ممارسة الحق الدستوري في الترشيح أمرا صعب المنال لأسباب لا تستند إلى واقع أو حقيقة، مشيرة إلى أن جهة الإدارة أصدرت قرارها بشطب الداهوم على نحو مخالف للقانون ومفتئت على حقه الدستوري في الترشح لانتخابات مجلس الأمة ما يتعين إلغاء القرار مع ما يترتب عليه من آثار أخصها إدراج اسمه في جداول المرشحين.

مرشح الدائرة الخامسة د.بدر الداهوم

خلال الدورة التدريبية التي نظمتها هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع جمعية الشفافية وشارك بها 180 متطوعاً

الحماد: 11 مراقباً من الخارج سيعدون تقريراً لـ «نزاهة» لمعرفة إيجابيات وسلبيات العملية الانتخابية

عاطف رمضان

نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية أمس الأول دورة تدريبية لمتطوعي جمعية الشفافية الكويتية المشاركين في تغطية الانتخابات البرلمانية وعددهم 180 متطوعا ومتطوعة، بحضور الخبير الدستوري استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الكويت د.محمد الفيلي ومدير عام جمعية الهلال الأحمر الكويتي عبدالرحمن العون والأمين المساعد لقطاع الرقابة في هيئة مكافحة الفساد أبرار الحماد ورئيس جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري.

وقال الخبير الدستوري استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الكويت د.محمد الفيلي إن الادارة الحكومية وفق الإجراءات التي قامت بالإعلان عنها، قد نظمت أسلوبا يكفل للمصابين حقهم في الترشيح، مشيرا الى انه لو تطرقنا الى الناخبين فإن المصالح اذا تعارضت لا تهدر بعضها، حيث إننا نبحث دائما عن وسيلة للتوفيق بين هذه المصالح، وفي إطار النظام الديموقراطي تتم العملية الانتخابية ومن خلالها تعبر الأمة عن السيادة التي تمتلكها مع النظر إلى حماية الجمهور من مخاطر انتشار الأوبئة.

وأضاف الفيلي انه اذا قرر أهل الاختصاص امكان التوفيق بين هاتين المصلحتين فلن تلغي احداهما الاخرى، وأمامنا نماذج في دول أخرى، وان تم هذا الامر، فإن ظاهر الحال يؤكد ان التوفيق بين المصلحتين ممكن من خلال اتخاذ الاجراءات.

من جانبها، أعربت الأمين المساعد لقطاع الرقابة في هيئة مكافحة الفساد ابرار الحماد عن سعادتها بمشاركة 180 متطوعا في هذه الدورة التدريبية لمراقبة الانتخابات بعد قرار مجلس الوزراء بالسماح لجمعية الشفافية ان تقوم بمراقبة الانتخابات من منطلق المراقبة المجتمعية لشفافية الانتخابات وصحة إجراءاتها. وقالت الحماد: كنا فخورون بمشاركة هؤلاء المتطوعين خلال جائحة كورونا واليوم نحن فخورون اكثر أن لدينا متطوعين لمكافحة الفساد.

ولفتت الى ان برنامج الدورة التدريبية عبارة عن تدريب ومعلومات وتعليم الشباب عن قانون الانتخاب والسلوك والتي يقوم بها المراقب وما هي اوجه مكافحة الفساد وأنواعه وآثاره حتى نوحد المفاهيم.

وعن دور «نزاهة» في الانتخابات، قالت الحماد ان للهيئة دورا في عملية تسهيل مهام المراقبين الذين سيزورون الكويت بالتعاون مع جمعية الشفافية سواء تسهيل زيارتهم للكويت او تسهيل عملية تنقلهم وأن عملية المراقبة سيكون فيها نوع من الشفافية عبر السماح لهم بالدخول في قاعات اللجان وسيقومون بإعداد تقرير سوف تطلع عليه «نزاهة».

وقالت إن هذا التقرير مهم لنا مثل ما قرأنا تقاريرهم السابقة وعلمنا بمواطن الخلل، ويهمنا ان نقرأ تقريرا شفافا ودقيقا لمعرفة الايجابيات وسلبيات العملية الانتخابية.

وأوضحت ان عدد المراقبين الذين سيزورون الكويت 11 مراقبا من دول عربية وسوف يجتمع ممثلو «نزاهة» معهم يوم 3 ديسمبر، مشيرة الى ان اجراءات دخولهم الى الكويت تم اعتمادها بالتعاون مع وزارة العدل فيما يخص استضافتهم في الكويت وعملية الحجر والتنقل وتسهيل مهامهم.

وذكرت ان هؤلاء المراقبين مجموعة من المنظمات الدولية وغالبيتهم من منظمات المجتمع المدني.

بدوره، قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري ان المتطوعين المشاركين في الدورة التدريبية بصدد الانتهاء من فترة التدريب وانه تم اطلاعهم على بعض الاجراءات العامة، مشيرا الى ان الخبير الدستوري استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة الكويت د.محمد الفيلي شرح للمتطوعين قانون الانتخاب، وان الجمعية قدمت تصورا عن مدونة سلوك المراقب الانتخابي واهم الاجراءات في يوم الاقتراع وتوزيع الفريق والدوائر وغيرها من الدعم اللوجستي الذي يحتاجونه في يوم الانتخاب، بالإضافة الى توزيع الاستمارة الالكترونية التي من خلالها نصل الى مدى سير العملية الانتخابية.

واعرب المطيري عن شكره لـ «نزاهة» لتوفير قاعتها لإقامة هذه الدورة التدريبية والدعم اللوجستي الجيد. واعرب عن امله أن يعطي العرس الديموقراطي صورة جيدة عن الكويت، خاصة ان الحكومة اتخذت قرارها الشجاع بإقامة الانتخابات في ظل جائحة كورونا.

من جانبها، قالت دانة المطر مدقق قانوني اول بقطاع كشف الفساد والتحقيق في «نزاهة»، ان القطاع من مهامه التحري والتحقيق في جرائم الفساد بشكل اساسي وهناك اعمال اخرى منها حماية المبلغين والحفاظ على سريتهم واسترداد الأموال المتحصلة من جرائم الفساد ومتابعتها. واضافت ان الجرائم الانتخابية احد الجرائم الواردة في قانون مكافحة الفساد لكن العديد من الجرائم تدخل في المفهوم الواسع لجريمة الرشوة او بمعنى آخر المنفعة التي يحاول بعض المرشحين اعطاءها للناخبين، وان هذا يعتبر جرائم رشوة.

من جانب آخر، أعربت د.حنان الناصر الحاصلة على دكتوراه في الادارة التربوية وعضوة في الشؤون الاعلامية في المفوضية الاهلية للديموقراطية عن تفاؤلها بنجاح هذه الدورة التدريبية، وذلك لتميزها ومشاركة متخصصين في السياسة، وشباب متطوعين.

وأضافت الناصر أنه من الضروري أن تكون المراقبة من قبل كل مواطن خلال فترة الانتخابات وان مشاركة كل من، «نزاهة» والمفوضية الاهلية للديموقراطية وجمعية الشفافية والطاقم الدولي الذي سيشارك في المراقبة دلالة واضحة على جودة الديموقراطية الموجودة في الكويت.

محمد السريع وعبدالرحمن العجيل خلال الدورة

ومضات

الرقابة الشعبية وممارسة الديموقراطية!

يوسف عبدالرحمن
y.abdul@alanba.com.kw

في سنة 1442هـ الموافق 2020م مارس الناس حقهم الانتخابي وساد لديهم شعور الترقب والحذر!

ولأول مرة كمواطن لم ألحظ أي مؤشر على وجود المال السياسي، لكن بقيت التسهيلات والوصايا في الطريق الأخضر!.. ودربك خضر يا صاحب «المعاملة»!

ولأول مرة أعي أن ممارسة الديموقراطية تسير نحو المزيد من الرقابة الشعبية على متابعة المرشحين تحقيقا للتطلعات الشعبية نحو المزيد من الممارسة الشعبية والرقابة الجادة على ما يدور خلف الكواليس من (بيع وشراء وتبادل) للأصوات، إن وجد، في خضم التكتيكات الأخيرة قبيل الاقتراع القادم خاصة أن جائحة كورونا (كوفيد-19) وفّرت لنا كمواطنين في أوقات الفراغ الزائدة على الحد متابعة كل صغيرة وكبيرة.

الحمد لله أن هذا الجيل من الشباب المسيطر الآن على الأوضاع الانتخابية لا يقاد كما (كان)، جيلنا يتأثر بتوصيات من هم أكبر منّا سنا، وأكبرنا كان يلتزم بما يوصيه به والده (صوّت لفلان.. طبعا ما كان عندنا صوت لفلانة)!

اليوم الرجل والمرأة يتنافسان على الوصول إلى الكرسي باتجاه متصاعد لممارسة الحق الانتخابي غير أن هذه الانتخابات، كما ذكرت في أكثر من مقال، ستكون فيها (ردة انتخابية) لأسباب كثيرة، منها التجربة الديموقراطية نفسها وكيف أوصل (الصوت الواحد) هذا الكم من الفساد الذي ظهر عقب النتائج، وهذا بالضبط أحد أسباب انكفاء العملية الانتخابية وتراجع الإقبال على التصويت المرتقب، إضافة الى وجود حق دستوري لتصويت المصاب وخوف شريحة عريضة من الناخبين من الحضور لهذا السبب الكوروني الكوفيدي 19!

صحيح إن السلطة الآن أشعر بأنها غير منحازة لتيار وتوجه معين، وهذا أمر جيد وطيب، لأن وقوفها على (الحياد) لا يدخلنا في (تسييس) العملية الانتخابية، تاركة للمواطن الناخب اختيار من يراه دون توجيه أو استحواذ بعيدا عن (لعبة الصراعات) الدائرة بين الكتل والشرائح في صراع المصالح، وغياب امتياز التنفيعات غير القانونية والدستورية (أمر جديد لافت للنظر)، وينظر بنظرة الشكر والتقدير من المواطنين الناخبين لأن هذا التوجه سيكون للصالح العام والمجتمع الكويتي والكويت.

المشهد الديموقراطي الانتخابي أمام الجميع ولم يسجل حتى اليوم على السلطة تدخلها وعلينا أن نشجع هذا الوضع الصحيح لأننا في مجتمع ديموقراطي فيه شفافية ومحاسبة.

أتصور، لقد نجح شعبي في تشكيل قوة ضاغطة على السلطة كي تبتعد عن الانتخابات وتوجيهها، وهذا سلوك وانحياز للديموقراطية والحياد!

أتوقع أن نرى في هذه الانتخابات تدني نسبة الاقتراع لغياب أولا البرامج الانتخابية، وعدم وجود المخيمات والدواوين والمجالس الانتخابية أضعف الرغبة في المشاركة، إضافة الى «كورونا كوفيد-19»!

وبنظرة إلى الإعلام وما ينشر من لقاءات وإعلانات تجد أن هذه الدورة الانتخابية هي الأضعف طوال سنوات الديموقراطية في الكويت لأن الناس زهقت من الفساد والمفسدين وحتى في وجود برلمان منتخب!

ما أحوجنا إلى تشكيل لجنة أو جمعية لحماية الناخب من التضليل، دورها كبير في توعية الناخبين من الاستغلال وصيانة الحقوق والتعريف بالواجبات وإن ظهرت إلى النور فستكون (فخرا واعتزازا للكويت ولكل الكويتيين).

● **ومضة:** في الدول الديموقراطية المتحضرة تكون الرقابة على عمل الحكومة بيد المجالس النيابية المنتخبة التي لها وسائلها في الرقابة والاستجواب ولجان التحقيق والمحاسبة والقرار.

أرجو ألا تكون نسبة المشاركة هذه المرة محرجة جدا لأن الناس سئمت من أداء مجالس الأمة، وغياب الثقة والقناعات ساهم الى حد أن يتساءل المواطن الناخب: ماذا فعلت لي الديموقراطية؟!

● **آخر الكلام:** ما أحوجنا الى الوعي الشعبي الرقيب على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا يستلزم أولا التفاؤل والنزاهة والشفافية، وكلما زاد وعي الرقابة الشعبية انعكس هذا على نضج المجتمع الكويتي الديموقراطي، ولتعزيز هذا كله علينا أن نبدأ بإدخال الديموقراطية في التعليم والمناهج والمقررات.

● **زبدة الحجي:** أنا شخصيا كلما رجعت بالذاكرة إلى الخلف اتضح لي المشهد أكثر وضوحا، وبنظرة في الحوار الدائر بالمضابط والقرارات نشعر بأننا في تراجع، ولهذا ينطبق علينا قول الشاعر:

رب يوم بكيت منه لما
صرت في غيره بكيت عليه

أنا وجيلي المخضرم مازلنا مع وجود مؤسسات تهدف إلى نشر مبادئ الديموقراطية وتوعية الناخبين والمواطنين بحقوقهم السياسية وعلى رأسها التصويت وحق مراقبة هذا المرشح إذا نجح في الانتخابات ومدى التزامه بما قطعه من وعود!

من أجل أحفادنا علينا أن نستمر في التوعية المجتمعية لتطبيق الديموقراطية بشكل صحيح مهما كانت الصعوبات.

إن قادة المجتمع الكويتي من المثقفين والمتخصصين والنخب عليهم تشجيع اجتذاب الأجيال الجديدة الى الانخراط في عمل جمعيات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام التي تطالب بتأصيل الديموقراطية في الحراك الاجتماعي والشعبي.

إن ظاهرة تمزيق المجتمع الكويتي باتت معروفة ومحددة، لكن الحمد لله أراها اليوم إلى زوال في عهد النواف والمشعل.

كمواطن أشعر بالفخر بأن دولتي الكويت تمارس الديموقراطية بينما شعوب كثيرة ترفع صور أعتى الديكتاتوريين في العالم.

لقد ذهبت «العبثية» في المال السياسي وشراء ود الناخبين في هذا العهد الميمون وهذا ينعكس في أروقة مجتمعنا وفي وسائل التعبير عن الرأي في الميديا ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل، ويكفي أننا بدأنا نشعر بأن الكثير من الناس (استحوا) من بيع الصوت، خاصة أن عملية ضرب المفسدين بدأت قبل دخول الانتخابات وهذا ما سيسهم في الإصلاح السياسي من خلال تقويم وتقييم المسار الانتخابي.

وخذوها حكمة: الرقابة الشعبية هي صمام الأمان وهي التي تدفع الحكومة الى السير في طريق صحيح وكذلك مجلس الأمة ونوابه القادمين!

وتبقى الحقيقة: الديموقراطية في الكويت ليست وليدة مصادفة ولم تولد عام 1962 بل إن جذورها ضاربة في العمق وتعود إلى مجلس الشورى عام 1921 وسنة المجلس 1937.

اللهم احفظ بلدي وأميري وولي عهده الأمين وشعبي.. إنها الكويت أمانة الجميع.